

استراتيجية القطاع الخاص

توضح هذه الوثيقة السياسة كما اعتمدها مجلس الإدارة في القرار B.32/06، الفقرة (د). تم إرسال السياسة إلى المجلس للنظر فيها في B.32 في الوثيقة GCF/B.32/06 بعنوان "استعراض الطرائق الأولية لمنشآت القطاع الخاص واستراتيجية القطاع الخاص".

يمكن الاطلاع على جميع القرارات والوثائق المعتمدة في B.32 في الوثيقة GCF/B.32/15 بعنوان "قرارات مجلس الإدارة - الاجتماع الثاني والثلاثون للمجلس، 16-19 مايو 2022".



GREEN
CLIMATE
FUND

1. تمشياً مع الصك الرياسي (الفقرة 3) والمقرر B.04/08، التي قررت أن مرفق القطاع الخاص (PSF) سوف يتصدى للحوافز التي تعترض استثمار القطاع الخاص في أنشطة التكيف والتخفيف، والهدف من استراتيجية القطاع الخاص التابع للصندوق الأخضر للمناخ هو تحفيز التمويل الخاص بالمناخ بطريقة تتماشى تماماً مع النهج القطري للوفاء به. احتياجات البلدان النامية وأهداف USP. هذا الهدف سوف يدفع أهداف اتفاقية باريس وتتناول توصية وحدة التقييم المستقل بوضع الصندوق الأخضر للمناخ باعتباره صندوقاً عالي المخاطر يهدف إلى تحفيز الاستثمار في مشاريع التكيف والتخفيف التحويلية¹.
2. منذ إنشائها، استثمرت حافطة القطاع الخاص للصندوق الأخضر للمناخ 3418.6 مليون دولار أمريكي في موارد الصندوق الأخضر للمناخ وحشدت 11126.8 مليون دولار أمريكي إضافية في شكل تمويل مشترك. تم توجيه جزء كبير من محفظة القطاع الخاص في الصندوق الأخضر للمناخ في مرحلته التكوينية نحو التخفيف من حدة تغير المناخ وخاصة مشاريع الطاقة المتجددة وتمويله من ديون كبيرة. ومع ذلك، في الأشهر الاثني عشر الماضية، كان الاتجاه نحو التكيف واستخدام الأدوات المالية الأخرى علامة مطمئنة تجاه ما يمكن أن تساعد هذه الاستراتيجية في تحقيقه.
3. تُظهر الخبرة المبكرة للصندوق الأخضر للمناخ في القطاع الخاص بالإضافة إلى المدخلات من الشركاء، بما في ذلك كيانات الوصول المباشر (DAEs)، شهية كبيرة للعمل المناخي بما يتجاوز التخفيف بما في ذلك الابتكار المحلي، والبنية التحتية المرنة، والنهج القائمة على النظام البيئي، وفئات الأصول الجديدة. إن نموذج الأعمال الفريد للصندوق الأخضر للمناخ المتمثل في مركزية الدولة ونموذج الشراكة يجعله في وضع جيد للمساعدة في زيادة قدرة أسواق رأس المال المحلية والمؤسسات المالية المحلية والشركات بما في ذلك الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لجذب تمويل واسع النطاق للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
4. تتماشى استراتيجية القطاع الخاص في الصندوق الأخضر للمناخ مع ممارسته في العمل لمعالجة العوائق التي تحول دون توسيع نطاق التمويل الخاص بالمناخ، وبما يتسق مع السياسة الأمريكية العامة (الفقرة 22)، فإن استراتيجية القطاع الخاص تتبع نهجاً من أربعة محاور، على النحو المبين في الفقرة 6 إلى 18 أدناه، مع كل أداة مصممة خصيصاً للتغلب على إحدى مجموعات الحوافز الأربع المحددة.
5. يركز هذا النهج على تلبية الأولويات المحددة في الأداة الحاكمة وسياسات مجلس الإدارة، لا سيما من حيث التوازن الموضوعي والجغرافي؛ إعطاء الأولوية للبلدان النامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية؛ إيلاء اهتمام خاص لأنشطة التكيف؛ تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية من القطاع الخاص في البلدان النامية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والوسطاء الماليين المحليين؛ وإطلاق العنان للتمويل الخاص على نطاق واسع، بما في ذلك من المستثمرين المؤسسيين. تمشياً مع القرار B.04/08، يسعى الصندوق الأخضر للمناخ إلى حلول فعالة لتطوير أسواق المناخ دون إحداث تشوهات في السوق أو مزاحمة رأس المال الخاص. ضمان تنفيذ سياسات الصندوق الأخضر للمناخ المتعلقة بالشعوب الأصلية والمساواة بين الجنسين والضمانات البيئية والاجتماعية يتم تعميمها أيضاً عبر نهج استثمار الصندوق الأخضر للمناخ.
6. نناقش المحاور الأربعة لاستراتيجية القطاع الخاص أدناه.
7. **تعزيز بيئة استثمارية مواتية للمناخ المشترك وأنشطة النمو الاقتصادي.** مطلوب سياسات ولوائح شفافة وطويلة الأجل وواضحة تستوعب العوامل الخارجية الإيجابية للانبعاثات المنخفضة والنمو المقاوم للمناخ للحد من مخاطر الاستثمار في البلدان النامية. يعتمد الشق الأول لاستراتيجية القطاع الخاص في الصندوق الأخضر للمناخ على القرار B.04/08 لتعزيز الجاهزية والبيئة المواتية لدفع الاستثمار الخاص - رأس المال المحلي والدولي على حد سواء - في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه حسب احتياجات البلد.
8. الصندوق الأخضر للمناخ هو أكبر مصدر دولي لمنح المساعدة لتطوير القدرات الوطنية للعمل المناخي. من خلال برنامج الجاهزية والدعم التحضيري القائم على المنح

¹ وحدة التقييم المستقل، 2021. التقييم المستقل لنهج صندوق المناخ الأخضر تجاه القطاع الخاص
القطاع: التقرير النهائي.

(برنامج جاهزية)، سيقدم الصندوق الأخضر للمناخ مزيداً من الدعم لاتحادات التنمية الوطنية، والكيانات الوطنية ودون الوطنية لتطوير خرائط طريق طويلة الأجل للاستثمار في المناخ، وخطط وسياسات الاستثمار الأخضر التي تستهدف الاستثمارات الخاصة للعمل المناخي التي تزيد من الفوائد المشتركة بين التخفيف والتكيف والتنمية المستدامة.

9. تعد مشاركة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ولا سيما على المستوى المحلي، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف المناخية الوطنية للبلدان النامية.² لتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص، ستساعد مقترحات برنامج الجاهزية المقدمة إلى الصندوق الأخضر للمناخ الجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في التمويل والاستثمار، بما في ذلك اتفاقيات التنمية الوطنية، على تطوير سياسات واستراتيجيات مثل تسعير الكربون، وخرائط الطريق المتكاملة للمناخ والتمويل الأخضر، والكشف عن مخاطر المناخ، تقييم العوامل الخارجية الإيجابية للعمل المناخي ووضع استراتيجية استثمار مناسبة للقطاع الخاص مدفوعة بالظروف المحلية.
10. **تسريع الابتكار لنماذج الأعمال والأدوات المالية وتقنيات المناخ.** تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن نصف جميع تخفيضات الانبعاثات اللازمة للوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050 يجب أن تأتي من تقنيات غير متاحة تجارياً بعد.³ الابتكار التكنولوجي أمر بالغ الأهمية لتوسيع نطاق التكيف في البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تخضع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعرضة بشكل خاص للأثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية. وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من بين 70 حاضنة ومسرعات لتكنولوجيا المناخ، يوجد 25 منها فقط في البلدان النامية.⁴ بالإضافة إلى الابتكار التكنولوجي، هناك فرصة كبيرة لتوسيع نطاق الاستثمارات في ابتكارات نماذج الأعمال التجارية المحلية والمناسبة للعرض من البلدان النامية.

11. تشير المادة 10 من اتفاق باريس إلى أهمية تسريع الابتكار للاستجابة العالمية طويلة الأجل لتغير المناخ. في هذا السياق، مؤتمر الأطراف، بقرار CP.21/7، دعا مجلس الصندوق الأخضر للمناخ إلى النظر في سبل تقديم الدعم لتسهيل الوصول إلى التكنولوجيات السلمية بيئياً، وإجراء البحوث التعاونية والتطوير لتمكين البلدان النامية من تعزيز عملها المناخي.⁵ المجلس بقرار B.18/03 طلب من الأمانة تطوير اختصاصات لطلب تقديم العروض (RFP) لدعم حاضنات ومسرعات تكنولوجيا المناخ. ومع ذلك، طلبات تقديم العروض التي تمت الموافقة عليها حتى الآن لم تحقق إمكاناتها في غياب عملية ذكية وفعالة من حيث التكلفة لكيانات القطاع الخاص غير المعتمدة للوصول إلى تمويل الصندوق الأخضر للمناخ لإثبات أو توسيع نطاق مشروع واحد جدير بالتقدير. مع الموافقة على إطار الاعتماد المحدث في الاجتماع الحادي والثلاثين لمجلس الإدارة (B.31) والذي تضمن إطلاق نهج التقييم الجديد الخاص بالمشروع (PSAA) في عام 2023، أصبحت استراتيجية القطاع الخاص للصندوق الأخضر للمناخ في وضع جيد لتسريع التمويل لأصحاب المشاريع الخاصة في البلدان النامية.

12. ستدعم إستراتيجية القطاع الخاص أيضاً تطوير أنظمة إيكولوجية عالية الجودة للابتكار بين القطاعين العام والخاص لدفع الابتكار المناخي في البلدان النامية. تساعد هذه النظم البيئية رواد الأعمال المحليين في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية على تصميم واختبار تكنولوجيا المناخ الجديدة ونماذج الأعمال ذات الصلة بظروفهم المحلية من خلال تمكين الاتصال بالخبرات الفنية والبيانات والمعلومات ذات المستوى العالمي، و الوصول إلى الأسواق.⁶ تشبهاً مع القرار B.18/03 فيما يتعلق بالتعاون المستمر مع اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يساعد الصندوق الأخضر للمناخ أيضاً على تعزيز هذه النظم الإيكولوجية من خلال دعم البلدان النامية في إجراء تقييمات للاحتياجات التكنولوجية وتطوير أطر وطنية لتكنولوجيا المناخ. تمكين تقييمات الاحتياجات التكنولوجية

2 تشبهاً مع الصك الحاكم والقرار B.04/08.

3 أنظر <https://www.iea.org/reports/net-zero-by-2050>.

4 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للعام 2018. حاضنات ومسرعات تكنولوجيا المناخ.

5 مقرر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ CP.21/7.

6 Mazzucato M. 2015. الدولة الريادية: فضح زيف الجمهور مقابل أساطير القطاع الخاص.

البلدان النامية لتحديد القطاعات ذات الأولوية العالية وتحديد تكنولوجيات التخفيف والتكيف داخل هذه القطاعات.

13. هناك حاجة أيضاً إلى زيادة الوصول إلى رأس مال المخاطر في المراحل المبكرة لدعم مشاريع تكنولوجيا المناخ وتسريع الابتكار المناخي في البلدان النامية. هناك عدد قليل من المستثمرين في المراحل المبكرة ورأس المال الاستثماري في البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيات التكيف، وكان هؤلاء المستثمرون أقل احتمالاً لدعم تكنولوجيات المناخ بسبب متطلباتهم الرأسمالية العالية مقدماً، وفترات السداد الأطول، وزيادة عدم اليقين فيما يتعلق بالتوسع. يوفر الصندوق الأخضر للمناخ الدعم الفني والتمويل المبكر لتجريب التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال والأدوات المالية والممارسات لمساعدة المبتكرين المحليين في إثبات المفهوم وفي تطوير مؤسسات قابلة للحياة للمنتجات والخدمات في التنمية منخفضة الانبعاثات والمقاومة للمناخ. تعد مرحلة التطوير أمراً بالغ الأهمية لرواد الأعمال لأنهم، في هذه المرحلة يتعرضون بشكل خاص لأنهم يشاركون في الملكية الشخصية ويتحملون مخاطر التكاليف الهائلة وتجاوز التكاليف، من بين أمور أخرى.

14. **التخلص من مخاطر الاستثمارات التي تخلق السوق لحشد التمويل الخاص بالمناخ.** تماشياً مع مبدأ ملكية الدولة والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، ستعمل إستراتيجية القطاع الخاص للصندوق الأخضر للمناخ على زيادة قدرة المؤسسات المالية المحلية ومطوري المشاريع الخاصة والشركات بما في ذلك الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية على جذب رأس المال الخاص للعمل المناخي. إن الصندوق الأخضر للمناخ في وضع فريد للاستفادة من مجموعته الواسعة من الأدوات المالية (المنح والديون الميسرة والضمانات وحقوق الملكية) لتمكين تطوير أدوات التمويل المختلط الملائمة للغرض لدعم تدفق رأس المال على نطاق واسع إلى البلدان النامية. من خلال مزج الموارد العامة بالتمويل الخاص، تساعد استثمارات الصندوق الأخضر للمناخ على تقليل المخاطر العالية، المتصورة والحقيقية، التي تواجهها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تسعى إلى توسيع نطاق الحلول المناخية الناجحة في الأسواق النامية الجديدة لإثبات جدواها التجارية. إذا نجح هيكل التمويل المختلط، فسوف يُنشئ سجلاً حافلاً ويمكن الممولين من إعادة تقييم مخاطر فئات معينة من الأصول المناخية مثل البنية التحتية المرنة، والسندات المناخية المواضيعية وغيرها، مما يتيح نشرها حسب السوق واعتمادها على نطاق واسع.

15. يواصل الصندوق الأخضر للمناخ أيضاً استخدام التمويل المختلط لتمكين دور أكثر أهمية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المحلية في تلبية أولويات العمل المناخي الوطنية. والجدير بالذكر أن الصندوق الأخضر للمناخ يروج لخطوط الائتمان والصناديق المتجددة وآليات التأمين الجديدة من خلال المؤسسات المالية المحلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المشاركة في العمل المناخي.

16. من الآن فصاعداً، ستعمل إستراتيجية القطاع الخاص، التي تعتمد على نماذج التمويل الناجحة في محفظة القطاع الخاص الحالية، على توسيع محفظة التكيف الخاصة بها من خلال التركيز على فئات الأصول الجديدة التي تلبي الاحتياجات العاجلة والفورية للبلدان المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية مثل البنية التحتية المقاومة للمناخ التي تجمع بين البنية التحتية الرمادية والخضراء والمشاريع الشاملة. سوف يستفيد الصندوق الأخضر للمناخ من قدرته الفريدة على التمويل المحايد لرأس المال وقدرته على الجمع بين شبكات الشركاء المحلية والدولية المتنوعة لتشجيع المؤسسات الخيرية والشركات والمستثمرين الآخرين المؤثرين على الاستثمار المشترك في المنصات على نطاق واسع (من خلال استخدام PSAA أو AES أو غيرها من الأساليب الحالية) في المناخ في البلدان النامية.

17. **تقوية المؤسسات المالية المحلية والإقليمية لتوسيع نطاق التمويل الخاص بالمناخ.** تلعب المؤسسات المالية المحلية والإقليمية (العامة والتجارية) دوراً مركزياً في توفير الوصول إلى التمويل لتوسيع نطاق تبني الاستثمارات المناخية مع سجل إنجازات ناجح. يعزز الصندوق الأخضر للمناخ قدرة المؤسسات المالية الخاصة المحلية والإقليمية على تحفيز التمويل الخاص بالمناخ بطريقتين:

(a) مباشرة من خلال التمويل المشترك لمشروعات وبرامج القطاع الخاص. يستثمر الصندوق الأخضر للمناخ في المشاريع والبرامج من خلال الكيانات المالية الخاصة المحلية والإقليمية.

(b) بشكل غير مباشر، من خلال دعم بنوك التنمية العامة، والتي تقوم بدورها بتمويل المؤسسات المالية الخاصة المحلية والإقليمية لزيادة استثماراتها في مجال المناخ، بما في ذلك عن طريق توسيع خطوط الائتمان الخضراء. يوجد ما يقرب من 260 بنك تنمية عام



(بما في ذلك بنوك التنمية الإقليمية والوطنية) في البلدان النامية، والتي تمثل أصولاً بقيمة 5 تريليون دولار أمريكي، مع القدرة على تقديم أكثر من 400 مليار دولار أمريكي في تمويل المناخ سنوياً. ستكون مضاعفة قدرتها الاستثمارية أو تأثير النفوذ كافية لسد فجوة الاستثمار في البنية التحتية المناخية.

18. يمكن أن تؤدي زيادة وصول بنوك التنمية الوطنية إلى أسواق رأس المال المحلية والإقليمية والدولية من خلال إصدار سندات خضراء أو سندات مناخية أخرى (مثل السندات الزرقاء والسندات الانتقالية، وما إلى ذلك) إلى تغيير قواعد اللعبة بالنسبة لهذه البنوك في سد فجوة التمويل المناخي. ومع ذلك، لم يتمكن سوى 58 بنك تنمية وطني من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية لاستثمار عملياتها، ومن أصل 305 مليارات دولار من السندات الخضراء الصادرة في عام 2020، كان 8.9 مليار دولار فقط (أو 3 في المائة) من البلدان النامية (باستثناء الصين). علاوة على ذلك، انخفض الحجم الإجمالي لإصدارات السندات الخضراء من البلدان النامية من حيث النسبة المئوية على مدى السنوات الثلاث الماضية.⁷

19. ستدعم استراتيجية القطاع الخاص للصندوق الأخضر للمناخ، مع شركائها، البلدان النامية في إصدار السندات الخضراء والأوراق المالية المدعومة بالأصول الخضراء وتطوير مرافق وأدوات تمويل جديدة مثل السندات المقاومة للمناخ. يتطلب إصدار السندات الخضراء والأوراق المالية المدعومة بالأصول الخضراء وجود سوق منظم ويحتاج المصدر إلى تلبية معايير معينة لإدراج المنتجات المالية. يمكن الاستفادة من مساعدة منحة الصندوق الأخضر للمناخ من قبل الحكومات لإعداد بورصاتها لإدراج السندات.

المضي قدماً

20. من أجل تنفيذ الإستراتيجية ذات المحاور الأربعة الموضحة أعلاه، والتأمل في الاتجاهات الإيجابية بالإضافة إلى مجالات التحسين خلال فترة IRM، تم تحديد خمس طرق للمضي قدماً، على النحو المبين أدناه، للنهوض بأهداف القطاع الخاص وأهداف المحفظة المحددة في USP.

21. **تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تطوير وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية والاستراتيجيات المناخية طويلة الأجل.** تُشير الخبرة المكتسبة من برنامج الجاهزية إلى أن المشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز دور القطاع الخاص في تطوير وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وخطط العمل الوطنية والاستراتيجيات المناخية طويلة الأجل، محدودة وقليلة الاستنادة. عدد المقترحات في إطار برنامج الجاهزية التي المشاركة المستهدفة مع القطاع الخاص - 80 دولة في إطار المرحلة الأولى من الاستعداد و 22 مقترحاً في إطار المرحلة الثانية - تمثل حصة أقل نسبياً من نتائج الجاهزية المستهدفة الأخرى.

22. لاحظ القطاع الخاص أن مشاركته في تحقيق طموحات المساهمات المحددة وطنياً محدودة بسبب الافتقار إلى خطط الاستثمار في المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية. بصفتها رؤية دولة لتحويل مسارات التنمية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية، تم تصميم المساهمات المحددة وطنياً كإشارات سياسية للأولويات المناخية الوطنية، بدلاً من محافظ مشاريع استثمارية قابلة للتمويل. في حين أن العديد من البلدان قد أدرجت تقديرات للاحتياجات التمويلية المرتبطة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات المماثلة، فقد طور عدد قليل منها خطط استثمار مناخي أو استراتيجيات تمويل مناخي تأخذ في الاعتبار جميع مصادر التمويل المتاحة. كان أحد الأسباب هو الافتقار إلى الأدوات والمنهجيات.

23. سيستخدم الصندوق الأخضر للمناخ برنامج الجاهزية الخاص به لتعزيز مشاركة أكبر بين الحكومات والقطاع الخاص وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية. يعمل التقييم المستقل لوحدة التقييم المستقل **لنهج الصندوق الأخضر للمناخ تجاه القطاع الخاص** على تسليط الضوء أيضاً على الحاجة إلى دمج القطاع الخاص بشكل أفضل.

⁷ الصندوق الأخضر للمناخ ونادي تمويل التنمية الدولية 2020، الصندوق الأخضر للمناخ ونادي تمويل التنمية الدولي: تحالف استراتيجي لتحقيق الإمكانات الكاملة لبنوك التنمية العامة في تمويل التحول الأخضر والقائم على التكيف مع تغير المناخ.

في العمليات القطرية للحصول على تعاون أفضل في برامج الصندوق الأخضر للمناخ، وهو عامل تمكين رئيسي لتعزيز ملكية الدولة على وجه الخصوص، سيدعم الصندوق الأخضر للمناخ البلدان النامية، بما في ذلك من خلال السلطات الوطنية المعنية، في ترجمة المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية واستراتيجيات المناخ طويلة الأجل إلى خطط استثمارية (1) تعمل على موازنة مصادر التمويل الدولية والمحلية من القطاعين العام والخاص وتجميعها وتسلسلها؛ (2) معالجة الفجوات السياساتية والتنظيمية لتحسين قابلية تمويل خط أنابيب مشروع المساهمات المحددة وطنيًا (NDC)؛ و (3) تحديد الآليات المالية التي لا تزيد الديون السيادية، ولكنها تحفز الأموال الخاصة وتزيد من الوصول إلى التمويل طويل الأجل الميسور التكلفة.

24. تماشيًا مع مبدأ ملكية الدولة، سيعمل برنامج الاستعداد وفريق إعداد المشروع أيضًا على تعزيز قدرة السلطة الوطنية المعنية، ونقاط الاتصال، وكيانات الوصول المباشر والجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي لتحديد مخاطر المناخ بشكل أفضل وتحديد فرص الأعمال الصديقة للمناخ. يتعاون الصندوق الأخضر للمناخ مع تحالفين عالميين لتطوير منهجيات جديدة للتقييم ووضع العلامات من أجل تقييم أفضل لمف المخاطر والمكافأة لاستثمارات LECL. يتمثل طموح هذه المنهجيات في تسريع إنشاء فئات أصول جديدة صديقة للمناخ مثل البنية التحتية المقاومة للمناخ وتمكين البلدان النامية من جذب الاستثمار الخاص المتوافق مع المساهمات المحددة وطنيًا وخطط عملها الوطنية. وكانت الاستجابة الأولية من البلدان النامية لتجريب هذه المنهجيات إيجابية للغاية.

25. **الاستفادة من التحسينات في عملية الاعتماد، بما في ذلك نهج التقييم الخاص بالمشروع وتعزيز مشاركة الصندوق الأخضر للمناخ مع الكيانات غير المعتمدة.** لإدارة المفاضلات في أهداف البرمجة الخاصة به، يتطلب الصندوق الأخضر للمناخ مجموعة فرعية من كيانات القطاع الخاص، ولا سيما المديرين التنفيذيين، لتقديم مقترحات تمويل كبيرة الحجم إلى المجلس للنظر فيها، باستخدام أدوات مالية ذات تأثير تحفيزي كبير. مطلوب أيضًا الكيانات البيئية التي لديها القدرة على النهوض بنقوبض الصندوق الأخضر للمناخ المتعلقة بتكنولوجيات المناخ والابتكار ويجب إعطاؤها الأولوية أيضًا في جهود اعتماد الصندوق الأخضر للمناخ في المستقبل.

26. لاستكمال عملية الاعتماد الأساسية، اعتمد الصندوق الأخضر للمناخ أيضًا على طلبات تقديم العروض لتسريع إنشاء وتطوير مشاريع القطاع الخاص التحويلية. ومع ذلك، لم تحقق طلبات تقديم العروض إمكاناتها الكاملة بسبب الافتقار إلى عملية اعتماد معجلة للكيانات غير المعتمدة وتحفظ الكيانات المكلفة بالشراكة معها. ستوفر طريقة دعم البرامج والإدارة، التي وافق عليها المجلس مؤخرًا ضمن إطار الاعتماد المحدث، مسارًا أكثر قابلية للتطبيق للقطاع الخاص للعمل مع الصندوق الأخضر للمناخ بشأن الأولويات الاستراتيجية مثل الابتكار المناخي وتحفيز تمويل التكيف على نطاق واسع في البلدان النامية. في حين أن خطة التنفيذ التفصيلية لاتفاقية دعم البرامج والإدارة لا تزال قيد التطوير، تتوقع الأمانة أن تبذل العناية الواجبة داخليًا بشأن الكيانات التي تقدم مقترحات بموجب طريقة دعم البرامج والإدارة، مما يقلل بشكل كبير من وقت معالجة الاعتماد ويحسن الوصول إلى التمويل للكيانات المحلية غير القادرة لإكمال عملية الاعتماد الكاملة. ستضع الأمانة أيضًا معايير خدمة مستهدفة للاعتماد لتحسين الكفاءة وخبرة الشركاء في عملية الاعتماد.

27. خلال فترة IRM، عمل الصندوق الأخضر للمناخ بشكل أساسي كمولد مشترك، حيث وفر العناية الواجبة من المستوى الثاني للمشاركة والبرامج التي تم عرضها على مجلس الإدارة للنظر فيها. يتزايد طلب الصندوق الأخضر للمناخ من قبل البلدان النامية والكيانات المتقدمة للعب دور المستثمر المشارك والجهة الداعية إلى عقد الاجتماعات. يستفيد هذا الدور بشكل كامل من المزايا النسبية الفريدة للصندوق الأخضر للمناخ كمركز للتمويل المناخي مع أكثر من 200 من شركاء التنفيذ والقدرة على نشر مجموعة فريدة من أدوات المنح وغير الممنوحة لاستكمال طرائق التمويل لشركائه. يمكن أن يمكّن هذا الصندوق الأخضر للمناخ من تحفيز التمويل من المستثمرين المؤسسيين الكبار، بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين وصناديق الثروة السيادية ومديري الأصول، الذين أعربوا عن اهتمامهم القوي بالشراكة مع الصندوق الأخضر للمناخ لكنهم نظروا إلى عملية الاعتماد باعتبارها عائقًا.

28. لإنشاء النطاق الذي يحتاجه من أجل زيادة مشاركة الصندوق الأخضر للمناخ مع كيانات القطاع الخاص، سيركز مرفق القطاع الخاص على المستثمرين من القطاع الخاص على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسيين والبنوك التجارية وصناديق الأسهم والديون والمستثمرين المؤثرين و

شركات التأمين، والمشاركة بشكل استراتيجي مع مؤسسات تمويل التنمية فقط عندما يتعلق الأمر بتنمية القطاع الخاص أو كمشترين مشاركين.

29. استكشف طرائق جديدة لتوسيع نطاق استخدام الضمانات وحقوق الملكية، وتعزيز دعم الصندوق الأخضر للمناخ لسد فجوة حماية التأمين وتقليل مخاطر الصرف الأجنبي على كيانات الوصول المباشر. تسلط الاتجاهات العالمية الضوء على إمكانات الضمانات وحقوق الملكية لتعبئة رأس مال أكبر من أي أداة أخرى لأنها توسع وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال بتكلفة أقل وأجال استحقاق أطول. 8 تتوافق التجربة الأولية للصندوق الأخضر للمناخ مع الأشكال الجديدة للتمويل المختلط مع هذه الاتجاهات العالمية، ويبدو أنها تشير أيضًا إلى إمكانات قوية لهذه الأدوات لتحفيز التمويل الخاص على نطاق واسع في التكيف، بما في ذلك في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية التي لديها تاريخيًا حصلت على أقل قدر من الاستثمار الخاص.

30. حتى الآن، قصر الصندوق الأخضر للمناخ استثماراته في حقوق الملكية على الصناديق المجمعّة. تماشيًا مع تفويضه لدعم التغيير التحويلي، سيواصل الصندوق الأخضر للمناخ الاستثمار في الصناديق المجمعّة واستكمال ذلك بالأسهم للاستثمار في الهياكل المالية المبتكرة الجديدة للنهوض بنماذج الأعمال والتقنيات. عادةً ما تستفيد الأدوات أو المبادرات المالية في المراحل المبكرة من الابتكار لتقديم أنواع جديدة من المنتجات أو الخدمات، غالبًا مع قنوات التوزيع المباشرة إلى المستهلك أو غيرها من قنوات التوزيع المبتكرة. يمكن أن تكون مثل هذه المبادرات وسيلة تحفيزية لتجريب حلول جديدة لإنشاء سجل حافل وزيادة احتمالية إنشاء أسواق منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ من الاستثمار على نطاق واسع.

31. كان الصندوق الأخضر للمناخ قادرًا على بناء محفظة الأسهم الخاصة به بسرعة في GCF-1. ومع ذلك، فإن قدرته على نشر الضمانات بطريقة متناسبة محدودة بسبب افتقارها إلى التصنيف الائتماني. لمعالجة هذا الحاجز، سوف يستكشف الصندوق الأخضر للمناخ خيارات لنشر الضمانات بطريقة أكثر كفاءة في غياب التصنيف الائتماني من خلال الشراكات مع شركات الضمان الخضراء. قد يشمل ذلك هيكلة منتجات الضمان كصندوق متجدد، يتم تمويله جزئيًا من خلال منحة أولية، مع عائدات إضافية من الرسوم التي يدفعها مستخدم الخدمة. يمكن توزيع عائدات أموال الضمان لضمان أو تأمين عنصر معين من البرنامج (مثل ضمان توفير الطاقة). يمكن أيضًا تنظيم ضمان عقد محدد لتشغيل اتفاقيات شراء الطاقة⁹ (PPAs) وعقد الفروق¹⁰ (CfD) لنقل المخاطر وتحفيز الاستثمار من مطوري المشروع الذين يتحملون عادةً تكاليف أولية عالية للنفقات الرأسمالية والعمر الطويل لعائدات الاستثمار. 11

32. عندما يقوم الصندوق الأخضر للمناخ بتمويل الأنشطة التي تنطوي على حقوق ملكية وضمانات، يتم تعزيز موارده على مستوى المشروع وعلى كل مستوى استثمار فردي. كمؤسسة تعليمية، سيراقب الصندوق الأخضر للمناخ نسبة الاستفادة من استخدام الضمانات والإنصاف لتأكيد التأثير المحفز على كل مستوى استثمار فردي عبر المناطق الجغرافية والمناطق المواضيعية. سيتم استخدام الدروس المستفادة لإبلاغ جهود إنشاء المشروع وتطويره في المستقبل.

33. هناك فجوة كبيرة في حماية التأمين في البلدان النامية، حيث الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ هم أولئك الذين هم أقل قدرة على تحمل تكاليف التغطية التأمينية. زيادة التغطية التأمينية يمكن أن تقلل الخسائر في أفقر البلدان بنسبة تصل إلى 25 في المائة من خلال مجموعة من الأدوات، بما في ذلك التأمين المعياري والحماية الاجتماعية المدعومة بالتأمين والمنتجات القائمة على التعويض. 12

34. هناك طلب متزايد على الصندوق الأخضر للمناخ لدعم المشاريع بكون تأميني. يتماشى ذلك مع التوجيهات الصادرة عن مؤتمر الأطراف السادس والعشرين إلى الصندوق الأخضر للمناخ، والتي سلطت الضوء على أهمية معالجة الصندوق الأخضر للمناخ من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، بما في ذلك

8 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2021. توسيع نطاق إصدار السندات الخضراء والاجتماعية والاستدامة والمرتبطة بالاستدامة في البلدان النامية.
9 اتفاقيات شراء الطاقة هي عقود بين المشتري أو "المتعهد" وسلطة إنتاج مملوكة للقطاع الخاص

10 عقد الفروق هو عقد طويل الأجل بين، على سبيل المثال، مولد كهرباء وشركة عقود منخفضة الكربون لتحديد سعر محدد للطاقة.

11 مستشاري تمويل المناخ. 2020. مراجعة الشروط والأحكام المالية للأداة المالية للصندوق الأخضر للمناخ

12 انظر RMS - الملخص التنفيذي.



تأمين معياري. تدعم معظم الأعمال المتعلقة بالتأمين في الصندوق الأخضر للمناخ حتى الآن تصميم خطط التأمين، وتوفير المعلومات المناخية لإعلام منتجات التأمين وتطوير أسواق التأمين عن طريق الحد من المخاطر الأساسية للخدمات المتعلقة بالطقس

35. ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة أن توسيع نطاق التأمين للفئات الأكثر ضعفاً مقيد بالقدرة على دفع تكاليف التغطية التأمينية بطريقة مستدامة، فضلاً عن محدودية العرض من مقدمي التأمين لإنشاء سوق مستدام. هناك فرص ناشئة. منتجات جديدة للتأمين المناخي، بما في ذلك التأمين المعيارى (المعروف أيضاً باسم التأمين المستند إلى الأحداث أو التأمين المستند إلى المؤشر)؛ يُظهر التأمين على المحاصيل وتأمين أداء الطاقة بشكل متزايد قدرتها على توفير غطاء للكوارث الطبيعية وتعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفاً على الصمود. تعمل التقنيات المالية¹³ ("fintech") في قطاع التأمين أيضاً على إنشاء سجل حافل لتقديم مجموعة من الفوائد، بما في ذلك تحسينات الكفاءة وخفض التكاليف وتحسين تقييم المخاطر وتجربة العملاء الفائقة. علاوة على ذلك، فإن الأدوات المالية الجديدة للمخاطر، مثل التأمين على أشجار المانغروف والشعاب المرجانية لحماية الأصول الساحلية وسبل العيش والتنوع البيولوجي، تدخل السوق.¹⁴

36. سوف يوسع الصندوق الأخضر للمناخ عمله الحالي المتعلق بالتأمين في إطار طرائقه الحالية. على سبيل المثال، يمكن للصندوق الأخضر للمناخ أن يوفر تمويلاً للمنح من خلال برنامج الاستعداد وفريق إعداد المشروع لتصميم وتجريب منتجات التأمين الجديدة، لا سيما التأمين المرتبط بالطقس، والاستثمار في شركات التأمين الأصغر الجديدة التي تقدم منتجات ميسورة التكلفة للمقترضين الضعفاء. كما هو الحال مع تجربتها في التغلب على التحديات في توسيع نطاق دعمها للضمانات، سيكتشف الصندوق الأخضر للمناخ فرص الشراكة مع شركات التأمين لتوفير منتجات التأمين بطريقة مستدامة وتعميق أسواق التأمين في البلدان النامية. وكمتابعة لاستعراض قدرة برنامج USP، ستعزز الأمانة قدراتها التقنية في هذا المجال. في حين أن التأمين يمكن أن يكون أداة فعالة لإدارة المخاطر في العديد من الظروف، فإن المخاطر المناخية المتنبية العالية يمكن أن تجعل أقساط التأمين لا يمكن تحملها بالنسبة للسكان المحليين. وبناءً على ذلك، سيحتفظ الصندوق الأخضر للمناخ بتركيزه على الحد من المخاطر مسبقاً، بما في ذلك من خلال أنظمة الإنذار المبكر.

37. ستعزز إستراتيجية القطاع الخاص العمل الجاري الأخر الذي يقوم به الصندوق الأخضر للمناخ بشأن تمويل العملة المحلية عند توفرها¹⁵ لتحسين دعم الصندوق الأخضر للمناخ للشركات الشقيقة والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتخفيف مخاطر الصرف بالنسبة للمستثمرين الأجانب. أشارت الكيانات المعتمدة إلى أنها مجبرة على تحمل مخاطر الصرف الأجنبي لترميز امتياز الصندوق الأخضر للمناخ في اتجاه المصعب. ومع ذلك، فإن هيكل رأس مالها لن يكون قادراً على تحمل مثل هذا التعرض على المدى الطويل. وبالمثل، فإن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتأثر سلباً بتعرضها لمخاطر العملات الأجنبية. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، تمول شركات خدمات الطاقة تقنياتها بالعملة الصعبة، ولكنها تتلقى مدفوعات خدماتها بالعملة المحلية. إذا انخفضت قيمة هذه الأخيرة، فإن نماذج الأعمال هذه معرضة لمخاطر كبيرة يمكن تخفيفها عن طريق التمويل بالعملة المحلية. يعتبر الإقراض بالعملة المحلية أمراً بالغ الأهمية أيضاً لتعميق أسواق رأس المال المحلية وتحسين القدرة على تحمل الديون من خلال المساهمة في القدرة على التنويع بالديون. حتى الآن، استخدم مقترحان فقط للتمويل امتياز الصندوق الأخضر للمناخ لشراء مقايضة العملات وتقليل التعرض للمخاطر لتقلبات العملة. ومع ذلك، كانت هذه التحولات ممكنة لأن البلدان لديها أسواق رأسمالية سائلة ومتطورة نسبياً، ولكنها لن تكون مجدية في الأسواق الحدودية، مع أسواق رأس مال أقل سيولة وأقل تطوراً.

38. يمكن أن تكون الشروط والأحكام أكثر وضوحاً في تحديد وتفصيل المفاضلة المحتملة بين التيسير وتكلفة التحوط، مع إمكانية قيام الكيان المعتمد بنقل جزء من التيسير المستلم لتغطية تكاليف التحوط أو شراء مقايضة العملات. عادة، كلما كانت أسواق رأس المال أكثر تطوراً، زادت السيولة، وعدد الأطراف المقابلة للمقايضات والمدة، وبالتالي كلما ارتفعت خيارات تربيئات التحوط وانخفضت تكاليف التحوط (مما قد يعني أن التيسير الأقل قد يكون

¹³ تُعرّف "التكنولوجيا المالية" بأنها استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين الأنشطة في مجال التمويل.

¹⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2021. تسهيلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتأمين وتمويل المخاطر. متوفر من خلال الرابط - <https://irff.undp.org/sites/default/files/2021-12/irff-brochure-updated-nov-12.pdf>

¹⁵ قيد التطوير من قبل مكتب إدارة المخاطر والامتثال التابع للصندوق الأخضر للمناخ في إطار لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة.

مطلوباً). من ناحية أخرى، كلما كانت أسواق رأس المال أقل تطوراً، زادت احتمالية عدم توفر بعض المنتجات، أو أنها تنطوي على مخاطرة كبيرة، وبالتالي تكون أكثر تكلفة (مما قد يبرر مستوى أعلى من التيسير). هذا موقف يحتاج إلى معالجة على أساس كل حالة على حدة وعلى مزايا المشروع، على سبيل المثال من خلال معرفة ما إذا كان المقترض بحاجة إلى سيولة بتكلفة أقل أو لحماية مدفوعات السداد من تقلبات العملة.¹⁶

39. مع استمرار حافظة القطاع الخاص في الصندوق الأخضر للمناخ في التحول من الديون الميسرة إلى أدوات وطرائق مالية أكثر تأثيراً، تزداد أهمية إدارة المخاطر. سببني الصندوق الأخضر للمناخ على نظامه القوي الحالي لإدارة المخاطر ويزيد من تعزيز قدرته على إدارة المخاطر. يتمتع الصندوق الأخضر للمناخ بميزة نسبية من حيث إدارة المخاطر حيث أنه يوفر مستويين من العناية الواجبة: المستوى الأولي للعناية الواجبة والتقييم الذي تقوم به الوكالات غير الإنمائية والكيانات المتقدمة والمستوى الثانوي للعناية الواجبة والتقييم الذي تقوم به الأمانة.¹⁷

40. **تطوير أدوات مالية مبتكرة تحفز وصول البلدان النامية إلى التمويل الخاص بالمناخ دون زيادة عبء ديونها.** كان تأثير جائحة فيروس كورونا 2019 (COVID-19) مدمراً بشكل خاص على البلدان النامية ويزيد من حدة تحديات سد فجوة تمويل المناخ. وقد أدت الجهود المبذولة لإنعاش الاقتصادات ومعالجة تأثير الوباء إلى زيادة حادة في الديون السيادية تقدر بنسبة 23.6 في المائة في الاقتصادات الناشئة و 14.6 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل،¹⁸ من بين أفقر البلدان، قفزت نسبة أولئك الذين هم في حالة ضائقة ديون أو المعرضين لخطر كبير إلى 55 في المائة في كانون الثاني (يناير) 2021 من 50 في المائة في عام 2019.¹⁹ هذه البلدان الأكثر تضرراً ليس لديها أسواق مالية محلية عميقة ولا مدخرات زائدة للتغلب على هذه التحديات. مع انخفاض التصنيفات الائتمانية، ترتفع أسعار الفائدة. هذا يزيد من تكلفة الديون الجديدة، ويزيد من العبء على الميزانيات المالية ويقوض قدرتها على تمويل العمل المناخي. سيتطلب سد فجوة التمويل المناخي لضمان الانتعاش القادر على التكيف مع تغير المناخ من الوباء في البلدان النامية استخدام الموارد العامة لتحفيز التمويل الخاص، لا سيما بالأدوات المالية التي لن تزيد من عبء ديونها.

41. أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة كبيرة في عدد مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ التي تتطلب إدارة تكيفية. على وجه الخصوص، واجهت المشاريع تحديات في تلبية متطلبات التمويل المشترك بسبب الافتقار إلى الوصول إلى التمويل. كما انخفضت معدلات الإنفاق حيث أبلغت المشاريع عن حدوث تباطؤ في أنشطة التنفيذ بسبب قيود السفر وحالات الإغلاق واختناقات سلسلة التوريد وقيود السيولة.

42. سببني الصندوق الأخضر للمناخ على عمله الحالي لدعم البلدان النامية التي ترغب في الاستفادة من أدوات الدين غير التقليدية لتحفيز التمويل الخاص بالمناخ. من خلال برنامج الاستعداد، يساعد الصندوق الأخضر للمناخ العديد من البلدان في استكشاف إمكانات آليات التمويل المناخي الوطنية، مثل البنوك الخضراء أو الصناديق الاستثمارية

43. **وضع وتنفيذ خطة توعية خاصة للمضي قدماً في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص.** سيتطلب استمرار تنفيذ إستراتيجية القطاع الخاص التابع للصندوق الأخضر للمناخ وبدء العمل بأساليب البرمجة والتمويل الجديدة مشاركة أكبر مع كل من شركاء الصندوق الأخضر للمناخ والقطاع الخاص. تشبهاً مع الفقرة 23 (و) من USP، وضعت الأمانة خطة توعية للقطاع الخاص، وهي مبنية في المرفق الثاني لينظر فيها المجلس. تحدد خطة التوعية نهجاً من أربعة محاور لبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص:

16 كحاشية 35 أعلاه.

17 يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول نهج الصندوق الأخضر للمناخ لإدارة مخاطر المحفظة على الموقع <https://www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/gcf-b17-12.pdf>

18 انظر https://www.imf.org/external/datamapper/G_XWDG.G01.GDP_PT@FM/ADVEC/FM_EMG/FM_LIDC

19 قاعدة بيانات البنك الدولي لإطار القدرة على تحمل الديون القطرية ذات الدخل المنخفض.



- (a) المشاركة مع البلدان النامية، بما في ذلك الوكالات الإنمائية الوطنية والوزارات المسؤولة عن التمويل والاستثمار، لتعزيز فهمهم لاستراتيجية القطاع الخاص التابع للصندوق الأخضر للمناخ وقيمتها بالنسبة لأولويات الاستثمار الوطنية؛
- (b) إشراك الجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص بما في ذلك البنوك التجارية والمؤسسات المالية المحلية والجهات الفاعلة في سوق رأس المال والشركات لزيادة مشاركتها في الأنشطة الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ وكمشاركة محتملة في دعم البرامج والإدارة؛
- (c) الانخراط مع شبكة أوسع من كيانات القطاع الخاص الدولية والمحلية لتوسيع نطاق التمويل الخاص بالمناخ للبلدان النامية؛
- (d) المشاركة في مبادرات وشبكات القيادة العالمية والإقليمية لمشاركة معرفة وخبرة الصندوق الأخضر للمناخ والتعلم من الآخرين؛ و
- (e) الاستفادة من القوة الحاضنة للصندوق الأخضر للمناخ لتعزيز الشراكات المبتكرة بين البلدان النامية والقطاع الخاص.

"أُترجم هذا المستند عن اللغة الإنجليزية، وتُعد النسخة الإنجليزية من هذا المستند هي النسخة الرسمية لجميع الأغراض. وفي حال وجود تعارض بين النسخة الإنجليزية وأي ترجمة لهذا المستند، يُعتد بالنسخة الإنجليزية."

"This document was translated from English. The English version of this document shall be the authoritative version of this document for all purposes. In the event of a conflict between the English version and any translation of this document, the English version shall prevail.

